

ان كونها من اجزى اثبات دليل اخر في مدارك من التام المذكور وكذا خلاف ذلك هو كلام الكشاف
حيث قال هو ان في الهمزة دليل على العجز والظاهر انها ما كانا لكاتبين للقرآن على ان اهل
الكتاب يحكمونها اجمع كونها من في غاية البعد وانزل القرآن ارا د ب جنس الكتب الالهيّة لذل
في الكتب في قال لفظه فيكون من عطف العام على الخاص كقولهم والشمس والقمر والنجوم اقرب من ان
منزل ليس من عطف العام على الخاص اذ النجوم ليس عام بالنسبة الى الشمس والقمر لا يصدق بها عليها
بل من عطف الجاهل على المثل لان النجوم عبارة عن مجموع الكواكب والشمس والارض من جنس
شبه الان يقال ان هذا من عطف من قولهم على الامم الا انهم ليسوا
الصفة على الوصف كذا قال العارفين على الكشاف اقول في نظر العطف بين انزل القرآن ونزل
الكتاب ليس القرآن والكتاب من جنس من عطف الصفة على الوصف والحوار ان العطف في الحقيقة
ان عطف انزل القرآن على انزل الكتاب باعتبار ان القرآن ونزل القرآن انزل نزل نزل
صحة يقتضيه ان يكون نزول دفع واحد قلنا المراد من انزال القرآن ان ينزل الى السماء الدنيا
فانزل الى السماء الدنيا نزل في زمان فقلت طاعة ينبغي ان يقدم انزل القرآن على نزل الكتاب
الكتاب قلنا تقويم التبريل لانه المقصود بالقرآن على العموم ان قلنا ذلك لان قول ان
كان المراد ان جميع ما فيها هدى للناس فله تقدير كونها تعبدية بشرية من قبلنا وليس
صحة هدى للناس على العموم لان بعضها منسوخ وان اراد ان ما فيها هداية في الجملة فهذا
فكلم عام لجميع الناس وان لم يكن تعبدية بشرية من قبلنا لانهما ما فيها تعبدية التوحيد وهذا
البارى والبشارة بالنعيم وهذه امور هدى للناس جميعا او المجرى في عطف
على قوله سار ما ينفق بايات الله ان قيل لو قيل باية الله كان كذا العذاب
الشديد منسب على الكفر باية من ايات الله كما انه منسب على الكفر بايات الله قلنا كذا لا بايات
لان الواقن ان من كفره فهو من جنس بايات الله كان كذا بالايان كالمسجون والنصارى فانهم كانوا
بالايان اولان من كرهه فلهذا بالذي جاءها فكانه كفر بجميع ايات ذلك النبي او المراد
نزل العذاب البالغ الى اقصى المراتب وهو منسب على الكفر بالايان وواضع المقام لا يقدر
على

فان قيل

فيه اثبات تعدد نزل
من قبلنا ان القرآن
الشارع عليه السلام
المستوعب في قوله

ليس

على انه مستقيم فكون التكميل للتعريف او التظيم على اي نوع بل العاقبة كلما كان اوضحا
اي علم الكليات الكلية على ما هو عليه ان على الوجود الكلي ويعلم للبرهان الا وهو على علم
هو عليه ان يوجد البرهان وفيه برهان على ما هو المشهور بين المتكلمين من انه نوع الالهي على
على الوجود الكلي لانه في الحقيقة يقع العلم بالوجود مع ان بعض ذلك علم الواجب ان
يدل على انه علم البرهان على وجه حريته كما انه نوع تعليمها على وجه كونه ناهية خالصة
العلم بالعلم الثانيه يستلزم العلم بالمعلوم ولا يمكن ان كل شيء فاما ان يكون الواجب
عليه الشارة فليس ان يكون معلوما له اولى من علمه الثانيه فقول الواجب
يعلم معلوم الاولي على الوجه الثاني لان على هذا الوجه معلوم وهو نوع مع هذا المعلوم
عليه بان المعلوم ان نوع ان يكون الواجب عالم بهذا المعلوم الثاني ايضا لانه
نوع عالم بالعلمه الثالثه لهذا المعلوم الثاني لانه نوع علم ذاته نوع يعلم معلوم الاولي
وهي علمه ثالثة للمعلوم الثانيه نفس علمه ما ذكرنا من المعلومات في حيزها من
الادى الا علم على اما باعتبار المكان فهو ظاهر واما باعتبار المكانه فلان السماء
اشرف من الارض ما اختلف فيها فان المقصود من الالهي ليرى اهل الارض عما
اختلفوا الى النسوة فيها يعلم ماصدق اهل الارض وما اختلف في قلوبهم فيجب ان
يخبر كما قال تعالى ان هؤلاء عاقي الصدور كما اوتوه علم الله وهو كالدليل على كونه
نوع حيا وانما قال كالدليل اذ لا يكون البرهان الا بالاشارة لان علمه كونه حيا بل المقصود علمه
نوع الاشياء لوجوده من غير ان يعلمه لانه علمه كونه حيا بل المقصود علمه
من كان عالما بما لجميع الاشياء فلا بد ان يكون حيا وفي حيزه تصوركم الصور
لنفسه وعبارته اراد ان معنى تصوركم ما ذكره في حيزه فيكون صوركم مطلقا وتصوركم
في حيزه وقوله وعبارته معطوف على حيزه عطف نفسه كالدليل على في حيزه لان
القيوم على ما فيه الدوام التعليم القيام بتدبير الخلق ولما قال كالدليل على في حيزه
لنقل ما ذكرنا اننا وسلك الله شيئا يجب ان بينه عليه وهو ان قوله تعالى كيف يشاء ان علمه

القيوم